المقاطعة الشعبيّة للشركات الداعمة لـ «إسرائيل»

أسئلةٌ يكثر طرحُها

. كيرستن شايد* .

تتشكّل في لبنان هذه الأيام حملةُ مقاطعة شعبيّة للشركات الداعمة للاقتصاد الإسرائيليّ. وفي هذا المجال عُقدتْ سلسلةُ لقاءات في نادي الساحة، وفي نادي اللقاء، وفي الجامعة الأميركيّة في بيروت، ضمّت عشراتِ الشابّات والشبّان الذين راعهم ما حلّ بفلسطين من تدمير ومجازر ألْحقتْها بها آلةُ التدمير الإسرائيليّة المصنوعةُ في أميركا بشكل أساسيّ.

في الصفحات التالية كتبتْ كيرستن شايد، إحدى المشاركات في هذه الحملة وعضوُ الهيئة الإداريّة في نادي الساحة، مقترحاتٍ لأجوبة عن أسئلةٍ يكْثُرُ طرحُها في موضوع المقاطعة. وتأمل الآداب أن تكون هذه الصفحات مادةَ نقاشٍ غنيّةً في أوساط الناشطات والناشطين العرب وغير العرب، تمهيداً لما نَأْمل أن يكون بيانًا أو وثيقةً للمقاطعة الشعبيّة لكلّ الشركات الداعمة لاقتصاد «إسرائيل،» وعلى رأسها الشركاتُ الأميركيّة.

الآداب

١ ـ هل لهذه المقاطعة أهداف واضحة؟

ستُبْرز المقاطعة معارضةَ غالبيّة العرب للنزعة العدوانيّة الإسرائيليّة ونزعةِ التفوُّق اليهوديّ، المدعومتيْن من الولايات المتحدة الأميركيّة. وستشكّل عائقًا ضدّ المزيد من الاستثمارات العالميّة في الشركات الداعمة لـ «إسرائيل.» فالنجاحُ ضدّ هذه الشركات سيجعل رفيقاتها تفكّر مرّتيْن قبل أن تصبّ أموالَها في الميزانيّة الإسرائيليّة.

وستكون المقاطعة أداةً أساسيّةً لرفع الإحباط الذي أصاب كثيرًا من العرب. فهي توصل رسالةً إلى الإنسان العربيّ، وهي «أنّك لستَ عاجزًا. تستطيع أن تتحرّك. كلّما اشتريتَ شيئًا فعلتَ شيئًا؛ فاجعلْ من فعلكَ هذا عملاً يصبّ في خدمة مصالحكَ ومصالح الشعب الفلسطينيّ.» وواضح أنّ هذه رسالةٌ جبّارة تستطيع أن توجِّه العربَ نحو أهدافٍ تتخطّى الهدفَ المباشر المتمثّلَ في حماية الفلسطينيّين.

لكنّ الهدف الأقصى للمقاطعة هو قطعُ علاقات التبعيّة التي تَفْرض العجزَ السياسيّ على الحكومات والفعّاليّات الاقتصاديّة العربيّة. فالمقاطعة سوف تشجّع الناسَ على إيثار البضاعة المحليّة، الأمر الذي يشجّع الصناعةَ المحليّةَ ويدفعها إلى أن تكون أكثرَ استجابةً لحاجاتنا ورغباتنا كمستهلِكين.

٢ ـ هل نجاح المقاطعة ضد هذه الشركات العملاقة أمر واقعيّ؟

ليس ضروريّاً أن تكون المقاطعة كاملةً مئةً بالمئة لكيْ يكون لها أثرٌ سياسيّ فعليّ. فالشركات لا تَنتظر أن تختفي أرباحُها تمامًا لتبدأ بالتفكير في إجراء تغييرات جذريّة، بل إنّ انخفاضًا بنسبة ١٠٪ يصيب الأرباح الصافية بنسبة أكبر، ويمكن أن يَمْنع حملةَ الأسهم من الاستثمار في هذه الشركات، وهو ما سيُضعفها كثيرًا.

إنّ ما يَجذب الاستثمارات هو توقُّعاتُ زيادة الأرباح. ولهذا تعمل المقاطعةُ على التقليل من هذه التوقُّعات.

تاريخيّاً، لو لم تكن للمقاطعة القدرةُ على أن تكون أسلحةً جبّارةً لَمَا مُنِعَتْ بقوّةِ القانون في بعض البلدان. ففي أميركا مثلاً تُحرِّم ستُّ موادّ قانونيّةٍ على الشركات الأميركيّة والحكوماتِ التي تتلقى معوناتٍ أميركيّةً من الإسهام في

---

* ـ طالبة دكتوراه أميركيّة في جامعة برينستون. عضو هيئة تحرير الآداب، والهيئة الإداريّة في نادي الساحة (بيروت)، والحملة الشعبيّة لمقاطعة الشركات الداعمة لـ «إسرائيل.».

المقاطعة العربيّة ضدّ «إسرائيل.»[1] ولكنْ أمام الأفراد، وبخاصةٍ في بلدان لا ترتبط بمعاهدات سلام مع الدولة العبريّة مثل لبنان، فرصةٌ كبيرةٌ لكي يبيِّنوا للشركات التي تدعم الكيانَ الصهيونيّ إمكانيَّةَ نجاح المقاطعة، ولكي يحثّوا المواطنين في أماكن أخرى على عصيان قوانين حكوماتهم ومعاهداتهم اللاّإنسانيّة.

وأخيرًا، تَعْمل المقاطعة على عدّة مستويات. فهي تتيح للمقاطِعين أن يُدْركوا مسؤوليتَهم الشخصيّة في كلّ عمل صغير يقومون به لصالح عالمهم. إنّ كل مقاطعة يُمْكن أن تكون الخطوةَ الأولى نحو زيادة معرفتنا بكيفيّة عمل الاقتصادات والسياسات والمجتمعات، وزيادةِ إحساسنا بتعاظم قوتنا أيضًا.

٣ ـ هل نجحتْ أيُّ مقاطعة من هذا الحجم في السابق؟

نعم. فالمهاتما غاندي، الزعيم الهنديّ اللاّعنفيّ، استخدم مقاطعةَ البضائع البريطانيّة سلاحًا ضدّ المستعمِرين البريطانيِّين. وبيَّن غاندي للبريطانيِّين أنهم يعتمدون على الهند أكثرَ مما تعتمد الهندُ على بريطانيا، وأصبح واحدًا من أوائل القادة الذين حرّروا بلادَهم من الاستعمار.

ولعلّ أشهر حملةِ مقاطعة هي التي فُرضتْ ضدّ نظام الفصل العنصريّ في جنوبيّ إفريقيا طوال أربعين عامًا. وقد أدت هذه الحملة إلى تضافر عوامل سياسيّة كثيرة في العالم دفعتْ إلى الإطاحة بنظام الأپارتايد.

وأخيرًا لا آخرًا، فإنّ حركة الحقوق المدنيّة في أميركا في الستينيّات بدأتْ بمقاطعة الأفارقة الأميركيِّين لنظام الأوتوبيسات في ألاباما. وإذا بالنظام الذي كان يَفْرض اضطهادَهم، فيرميهم إلى مؤخرة الباص، يَكْتشف أنّه لم يعد يستطيع الاستمرارَ بسبب اعتماده على الزبائن السود!

٤ ـ كيف تقف هذه الشركات عائقًا أمام تحصيل الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة؟

هذا يتوقف على طبيعة علاقة كلّ شركة بالدولة العبريّة. فبعضُ الشركات تشارك عمليّاً في الاحتلال الاستيطانيّ اللاشرعيّ للضفّة الغربيّة وغزّة، وذلك ببناء مواقع لها في المستوطنات. وقد حاول بيرغر كينغ ذلك عام ١٩٩٩، ولم يَسْحب حتى الآن الرخصةَ من صاحب الامتياز.[2] وكذلك مازال بعضُ الموزِّعين الأميركيِّين والأوروبيِّين، أمثال سَلْفريدج وهارودز، يشترون بضائعَهم من مؤسساتٍ عاملة في المستوطنات اليهوديّة.[3]

وهناك شركاتُ تصنيع تعمل داخل مناطق ٤٨، كشركة دلتا غَلِيل التي تزوِّد المحلاّت بماركات تشامپيون ورالف لورين وهوغوبوس،[4] لا تكتفي بالعمل على أراضٍ فلسطينيّة صودرتْ لاشرعيّاً منذ ٥٤ عامًا، بل تستفيد أيضًا من الاحتلال

---

١ ـ أُقرّت هذه القوانين في الأعوام ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٩١ (اثنان) من أجل الحدّ من فعاليّة المقاطعة العربيّة، التي رغم كلّ شيء بقيتْ بالغةَ التأثير في رأي الحكومة الأميركيّة ووزارة الخارجيّة الإسرائيليّة. أنظرْ: "1996 National Economic Estimate: The Arab League (Boycott of Israel)," US Trade Reports, 1/4/96, www.ustr.gov/reports/nte/1996/arab.html; "Antiboycott Regulations," US Dept. of Antiboycott Compliance, www.bxa.doc.gov/antiboycottcompliance; Mitchell Bard, "The Arab Boycott," Jewish Virtual Library, www.us-israel.org/jsource; World Jewish Congress, "The Revival of The Arab Boycott - Round 2," 3/10, H59, www.wjc.org.il

٢ ـ "Muslims Eye Renewed Burger King Boycott," Newswire Association, 14/6/00

٣ ـ Amira Hass, "The 'Made in Israel' label is not as simple as it seems," *Ha`Aretz*, 24/9/00, www.fiz.huji.ac.il/~damita/sito_pol/ISR_PAL/Amira_Hass24_9.html; Ellis Shuman, "Harrods reinstates Israeli products," *Israelinsider*, 25/01/02

٤ ـ "Retailers," Delta Galil, www.deltagalil.com/RetailersStory.htm

الصهيونيّ باستخدام العمّال الفلسطينيّين القادمين من الضفّة وغزة لتشغيلهم في ظروف بائسة ومعدومة من أيّ حقوق نقابيّة.(١)

وهناك شركات تَسْتخدم أرباحَها لترويج التعاطف مع الصهيونيّة، ولتشجيع الشباب اليهوديّ في أميركا وكندا على التطوّع في جيش «الدفاع» الإسرائيليّ، على نحوِ ما تفعل بعضُ الشركاتِ التي ترخِّص بيعَ الأطعمة اليهوديّة الحلال (الكوشر) مثل «الاتحاد الأورثوذوكسيّ.»(٢)

وهناك شركات استثمرتْ في الاقتصاد الإسرائيليّ في وقت كان العملُ فيه في فلسطين المحتلّة «هِبةً أكثرَ منه استثمارًا.»(٣) وتُعدّ شركات أَنْتل وبروكتور أنْد غامْبِلْ وكوكاكولا نماذجَ على هذا الالتزام بالدولة الصهيونيّة.(٤)

وهناك شركات تطبّق برامجَ لمساعدة المجتمع الإسرائيليّ، أمثال ماكدونالدز ودانون ولوريال.(٥)

وأخيرًا هناك شركاتٌ أُغْريتْ بالعمل في «إسرائيل» بفضل وعود الاستقرار الناجم عن اتفاقيّات السلام والمعوناتِ الحكوميّة الهائلة. وقد ساعدتْ هذه الشركات على رفع متوسّط دخل الفرد الإسرائيليّ السنويّ من أحد عشر ألف دولار عام ١٩٩٠ إلى سبعة عشر ألف دولار عام ٢٠٠٠، وخَفَّضتْ نسبةَ ديون الدولة الإسرائيلية إلى الدخل العام الوطنيّ ٢٥٪ - أيْ من ١٣٢٪ إلى حوالى ١٠٠٪.(٦)

إنّ كلّ هذه الشركات، رغم الفوارق بينها، تَسْتثمر في مجتمعٍ قائمٍ على نزعة التفوُّق اليهوديّ العنصريّ، وطردِ السكّان الأصليّين، وشنِّ حروبٍ مستمرّة تدوس دونما رحمة على كل موادّ مواثيق جنيف الدوليّة وعلى ما يَقْرب من ٧٠ قرارًا من قرارات الأمم المتحدة. إنّ كل هذه الشركات تُسْهم ماديّاً في قدرة الدولة الصهيونيّة على مواصلة سياساتها العنصريّة ضدّ الفلسطينيّين والعرب الآخرين. وكلُّها، تحت شعار «مَشّ الشغْل،» تُسْهم في حَمْل العالم على غضّ النظر عن مظالم الصهيونيّة عبر التاريخ. غير أنْ لا شركة من هذه الشركات مضطرّة إلى البقاء في فلسطين المحتلّة. وكما قال أحدُ الوُسَطاء في مؤتمرٍ لرجال الأعمال عُقد مؤخّرًا في «إسرائيل»: «لا شيء يدوم. ولكنْ مادامت النتائج تفوق المخاطرَ فسوف نواصل الاستثمارَ في

---

١ ـ B'Tselem, "Human Rights Violations of Palestinians from the Occupied Territories Working in Israel and the Settlements" www.btselem.org

٢ ـ "International Public Action," Orthodox Union, www.ou.org/kosher/pr.htm

٣ ـ "Editorial: Economic Jubilee," *Jerusalem Post*, 15/10/98, www.jpost.com/Archive/15.oct.1998/Opinion/Article-0.htm

٤ ـ هذه الشركات هي بين ٧٨ شركة نالت، من بنيامين ناتانياهو، الجائزة اليوبيليّة للمستثمرين الأجانب في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨، لكونها بفضل «استثماراتها وعلاقاتها التجاريّة أكثرَ مَنْ عمل على تقوية الاقتصاد الإسرائيليّ.» واللائحة الأصليّة متوفرة في:
www.jpost.com/com/Finance/jubawrecipients.html; cf. Boycott Israel Campaign www.inminds.com/boycott-jubilee-awards.html.

٥ ـ "Welcome to McDonalds Israel, First in the Middle East," www.mcdonalds.com/countries/israel/index.htm; Danone Institute Israel, www.danone-institute.org.il/danone/WhoEng/Default.asp?Flag=1; Eli Groner, *Jerusalem Post*, 6/15/99, www.jpost.com/Archive/15.Jun.1999/Business/Article-5.htm

٦ ـ David Klein (Gov., Bank of Israel), "The Israeli Economy, 1990-2000: Strategy for Change and Recent Developments," Report to the Chamber of Commerce Switzerland-Israel, www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAHOij90

إسرائيل.»[1] ولذا، وتحت شعار «مَشّ الشغل» أيضًا، فلتبدأ حملةٌ لسحب استثمارات هذه الشركات من الكيان الصهيونيّ.

٦ ـ ما المشكلة في أن تَستثمر شركةٌ أجنبيّة، كنسْلِهْ، في شركة إسرائيليّة؟

حين تَشْتري شركةٌ أجنبيّة شركةً إسرائيليّة بكاملها أو قسمًا منها، فإنّها تضخّ المالَ في حسابات بنوك إسرائيليّة، وتزيد القيمةَ الإجماليّة للشركات الإسرائيليّة على البورصة العالميّة.

وبالنسبة إلى شركات التصنيع، مثل شركة اوسِمْ الإسرائيليّة التابعة لنَسْلِهْ السويسريّة، يقدّمُ هذا الارتباط بشركة أجنبيّة مساعدةً تقنيّةً هامّةً، وتوزيعًا دوليًا، ودعايةً على المستوى العالميّ للشركة الإسرائيليّة.[2] إنّ الاستثمار، خلافًا للمساعدات، يؤدّي عادةً إلى تحديث المعدّات وزيادة الطاقة الصناعيّة، وإلى إنتاجيّة أعلى في نهاية المطاف.[3] ومثل ذلك الارتباط بين الشركات الأجنبيّة والشركات الإسرائيليّة مهمّ جدًا للدولة العبريّة في أوقات حروبها ضدّ العرب.

فالميزانيّة العسكريّة الهائلة، التي تخطّت ٤٠٪ من ميزانيّة «إسرائيل» العامّة حتى نهاية التسعينيّات،[4] تعني أنّه لم يبق مالٌ كثيرٌ لخدماتٍ حكوميّة أخرى. وحاليًا تفكّر الحكومةُ الإسرائيليّة في اتّخاذ إجراءات جذريّة تقضي بوجود فئة من الناس تَدفع ٦٠،٥٪ ضريبةَ دَخْلٍ، وبفرض «قَرْض حرب إجباريّ» من أجل توليد دخلٍ جديدٍ للدولة.[5] والمستثمرون الذين قد لا تكون لهم مصلحةٌ إيديولوجيّةٌ في الاستثمار هناك يستفيدون من تقديماتٍ مذهلةٍ تأتي من الحكومتيْن الإسرائيليّة والأميركيّة، فيُعْفَوْن مثلاً من الضرائب مدة عشر سنوات، ويَحْصلون على ضمانات على ٦٦٪ من التكلفة الأوّليّة، ويُمْنحون فرصةَ استخدام الموانئ مجانًا.[6] وقد ثمّنتْ «إسرائيل» هذه الاستثمارات الأجنبيّة تثمينًا عاليًا، إلى حدٍّ أنّها مَنحتْ عامَ ١٩٩٨ كلَّ شركةٍ استَثْمرتْ فيها بما قيمتُه ٥٠ مليون دولار وما فوق جائزةً يوبيليّةً خاصّةً، رابطةً بذلك ربطًا مباشرًا بين بقاء الكيان الصهيونيّ على قيد الحياة طوال خمسين عامًا والنشاطِ الاقتصاديِّ الذي بذلتْه هذه الشركات الأجنبيّة.[7] وقد لاحظ تقرير صادر عن «لجنة النموّ الاقتصاديّ

١ ـ Keren Tzuriel-Harari, "Mike Moritz: As long as the Results Exceed the Risks," *Globes Israel*, www.globes.co.il

٢ ـ Y. Meir, "Israel's Resiliency Keeps Food Industry Going," *Kosher Today Newspaper*, 12/01, www.koshertoday.com/kosher%20today%20archives/2001/1201/Israels%20keeps%20Food%20Industry%20Going.htm

٣ ـ "The Jubilee Plan for Economic Freedom in Israel," Institute for Advanced Strategic and Policy Studies, www.iasps.org.il/kemp9.htm

٤ ـ Joseph Morgenstern, "The Origins of Israeli High-Tech," Jewish Virtual Library, www.us-israel.org/jsource/Economy/hitech.html

٥ ـ Saul Singer, "Interesting Times: Operation Economic Suicide," *Jerusalem Post*, 29/4/02, www.jpost.com; "Shalom tells nation to tighten its belt," *Ha`Aretz*, 25/4/02, www.haaretzdaily.com; "Israeli Government Actions & Statements," Atid, from *Ha`Aretz*, 8/4/02, www.atid-edi.com

٦ ـ "Government of Israel Investment Incentives," Israel Export Institute, www.export.org.il/IsraelExportInstitute

٧ ـ Benjamin Netanyahu, "Address by Prime Minister Benjamin Netanyahu Jubilee Economic Conference Jerusalem," 13/10/98, Israeli Ministry of Foreign Affairs, www.mfa.gov.il

ستشكّل المقاطعة عائقًا ضدّ مزيد من الاستثمارات العالميّة في الشركات الداعمة لـ «إسرائيل»

في إسرائيل» عام ١٩٩٩ أنّ ٥٠٪ من كُبْريات الشركات الإسرائيليّة العملاقة كان يَمْلكها مستثمِرون أجانب، أو أنّ أكثر من ٣٧،٥ بليون دولار قد ضُخّ إلى الاقتصاد الإسرائيليّ بفضل هذه الشركات ـ وهو ما يعادل عشرَ سنواتٍ من المعونات الأميركية للدولة العبريّة.(١)

٧ ـ ما أهمية أنْ تَفْتح شركةٌ أجنبيّةٌ، كأَنْتل ومايكروسوفت، مركزَ أبحاثٍ وتنميةٍ في الكيان الصهيونيّ؟

«إسرائيل» هي المكان الثاني الأكبر في العالم للأبحاث والتنمية، بعد كاليفورنيا. وقد صارت كذلك في التسعينيّات لأسبابٍ عدةٍ ناجمةٍ عن تدخُّل الدولتيْن الأميركيّة والإسرائيليّة. السبب الأول هو أنّ الشركات الأميركيّة التي تَفْتتح مثلَ تلك المراكز تَحْصل على تمويلٍ مباشرٍ من الولايات المتحدة، وذلك عبر «الصندوق الإسرائيليّ ـ الأميركيّ للأبحاث والتنمية الصناعيّة» BIRD - F الذي يموّل ما يصل إلى ٥٠٪ من كلفة المشاريع الجديدة: وبهذا لا يَبْقى أمام المستثمر الأجنبيّ إلاّ أن يَدْفع ٢٥٪ من كلفة المشروع، بعد أن تكفّلت الحكومة الإسرائيليّة بالـ ٢٥٪ الباقية.(٢) السبب الثاني هو أنّ آلاف اليهود الروس ذوي المهارات العالية زَوّدوا تلك الشركات المستثمِرة بخزّانٍ ممتازٍ من اليد العاملة دونما تكلفة تعليميّة.(٣) السبب الثالث هو أنّ عددًا كبيرًا من هذه الشركات تقدّم الخدمات مباشرةً لحاجات الدفاع، مستندةً في الوقت نفسه إلى خبرات الجيش الإسرائيليّ.(٤) السبب الرابع، وهو تعبير عن سياسة هذا الكيان الأپارتايديّة، هو أنّ قطاع الأبحاث والتنمية خالٍ من الموظّفين الفلسطينيّين: كما أنّ مكاتبه بعيدةٌ جداً عن مسرح العمليّات العسكريّة.(٥) وهذا يعني أنّ هذا القطاع هو الأقلّ تأثُّرًا بالانتفاضة سلبيّاً، وهو أيضًا الأكثرُ استثمارًا من قِبل رأس المال الأجنبيّ المجازف.(٦) ففي عام ٢٠٠٠ انصبّ ٨٦٪ من الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع وخرجتْ منه ٨٠٪ من الصادرات.(٧) شركة أنتل وحدها كانت

١ ـ Elmer Winter, "How to Make Money in Israel," *March Newsletter*, Committee for Economic Growth Israel, 8/3/99, www.cegi.org; compare with Shirl McArthur, "A Conservative Total for U.S. Aid to Israel: $91 Billion-and Counting," in *Congress Watch*, 1/2/01, p 15-16.

٢ ـ Winter, ibid.; "Government of Israel Incentives," op.cit.

٣ ـ LLPSN, "Israel's New Economy and the Intifada: A note on the boycott campaign," Rekombinant, 3/4/02, www.rekombinant.org/article.php?sid=1643

٤ ـ Ibid., Cf. Seth Redniss, "Around-the-Globe: Nasdaq and Israeli Prosperity," *Forbes*, 11/11/00, www.forbes.com.

٥ ـ Note that this language is used by the sector to advertise itself! See Winter, op. cit. Also, "Despite current events, Israeli industry continues to succeed," Ministry of Trade & Industry, 10/30/00, www.mfa.gov.il/mfa/go.asp? MFAHOi4eO. The "Palestinianrein" status is in striking contrast to the sector's deliberate employment of Jordanian software programmers, a step towards political and economic integration of the two countries. See Larry Luxner, "Arab-Israeli Peace Could Unlock Enormous Trade Potential," The Washington Diplomat, www.washdiplomat.com/00-08/a2_8_00.htm.

٦ ـ Redniss, op.cit; Sharon Berger, "Survey sees direct VC investment by foreigners rise," *Jerusalem Post*, 19/2/02, www.jpost.com/Editions/2002/02/19/Digital/Digital.43718.html

٧ ـ David Rosenberg, "Ahead of the Game," Nanyang University, www.nanyangmba.ntu.edu.sg/bsm/bsm_links/israel/jp/jp-htec2.htm; Klein, "The Israeli Economy," op. cit.;

مسؤولةً عن ٢٥٪ من نموّ الصادرات الصناعيّة في الكيان الصهيونيّ عام ٢٠٠٠.[١] ولكنْ لمّا كان هذا القطاعُ شديدَ الاعتماد على الاستثمارات الأجنبيّة بسبب ضيق السوق المحليّة الإسرائيليّة، فإنّه شديد التأثّر بالضغوط الدوليّة: إنّه كعبُ أخيل في جسد «إسرائيل.»[٢]

٨ ـ أليس إعطاء جمعيّة خيريّة صهيونيّة مجرّد عمل إنسانيّ؟

التبرُّعات للجمعيّات الخيريّة مهمّة اقتصادياً وسياسيّاً بسبب الطبيعة الخاصة لبنية الدولة الإسرائيليّة. فحوالى ٤٠٪ من مصاريف الحكومة تَذْهب إلى الجيش، في حين أنّ السوق المحليّة صغيرة ولا تستطيع أن تقدّم عائدات ضرائب كبيرة. وهكذا لا يَبْقى إلاّ مال قليل للخدمات الاجتماعيّة الأخرى.[٣] الجمعيّات الخيريّة توفّر أموالاً ضخمة على الدولة. فمثلاً جمعيّة أصدقاء يادساره وفّرتْ ٢٢٠ مليون دولار سنويّاً على الحكومة الإسرائيليّة بجمعها أموالاً لشراء آلات طبيّة ومستوصفات.[٤] والحقّ أنّ هناك كثيرًا من الخدمات الحكوميّة التقليديّة التي تقدَّم في «إسرائيل» عبر منظّمات غير حكوميّة. فمثلاً الصندوق القوميّ اليهوديّ الذي يدير ٩٣٪ من «أرض إسرائيل» يتطلّب أن يكون الشاري أو المستأجر يهودياً من ٤ أجيال. ويقرّر هذا الصندوق بفضل ثروته الواسعة ظروف حياة كلّ الناس في «إسرائيل،» ولكنْ لصالح المواطنين اليهود وحدهم.[٥]

٩ ـ أليس «الكوشر» (الحلال اليهوديّ) مسألة دينيّة فقط؟

ـ الكوشر هو حقّاً مسألة دينيّة فقط، ولكنّ إعطاء الرخصة لا يتوقّف عند هذه الحدود. فثمن الترخيص بأنّ الطعام «كوشر» هو نسبة مئويّة من أرباح كلّ بضاعة مرخَّصة. ومع أنّ المستهلِكين لا يلاحظون زيادةً على سعر هذه البضائع بعد زيادة تلك النسبة، فإنّ الحجم المذهل لمجموع البضائع المرخَّصة والمبيعة في كافّة أنحاء العالم ـ من اللبن، إلى رقائق الألمنيوم المعدنيّة، فمزيلِ الروائح الكريهة ـ يبلغ حوالى ٤٥ بليون دولار سنويّاً.[٦] والحال أنّ المنظّمات التي تُعطي هذا الترخيصَ مثل «الاتحاد الأورثوذوكسيّ» أو «مجلس الحاخامات اليهود» تمثّل الجاليات المحافظةَ اليهوديّةَ، وهي الجاليات الأكثرُ تأييدًا للصهيونيّة في الوقت نفسه. ولذلك تذهب أموالُ الترخيص في معظمها إلى أحبّ «الأيتام» إلى قلبها: «إسرائيل.»[٧] فمثلاً، على كلّ قنينة من الكاتشاپ الحلال أن تُرخَّص،

---

١ ـ Mary Anne Ostrom, "Israel's tech ties to valley strained by violence," *Mercury News*, 5/4/02, www.siliconvalley.com/mld/siliconvalley/3009786.htm

٢ ـ Ostrom, ibid; Berger, op.cit.

٣ ـ "Conflict Puts Israel in Recession: Straining Nation's Social Fabric," *Wall Street Journal*, 3/5/02, p. A8-A9; Charles Radin, "Israel's economy staggered by months of unrest", *Boston Globe*, 4/5/02, p.A1

٤ ـ "Yad Sarah, Friends of Activities," Tzedakah, Inc, www.just-tzedakah.org/reports/YadSarah/basicinfo.html

٥ ـ Jewish National Find, www.jnf.org; David Arnow, "Just say "no" to UJA?" *Tikkun*, 7-8/98

٦ ـ "Kosher Question & Answer," Orthodox Union, www.ou.org/kosherqa/food.htm

٧ ـ For example, The United Jewish Communities (Council of Orthodox Rabbis) www.toronto.ujcfedweb.org/content_disaply.html?articleID=17533; The Orthodox Union, www.ou.org/kosher/pr.htm and www.ou.org/centennial/weare.htm

ثم تُحْسب كلُّ قنينة مبيعة من أجل حساب الأرباح؛ ولهذا فإنّ كلّ الزبائن ـ لا اليهود الممارسين لشعائرهم فقط، ولا الناس المؤيِّدين للصهيونيّة بالتأكيد ـ ينتهي بهم الأمرُ إلى دفع هذا التبرُّع الهامّ للكيان الصهيونيّ.

ولهذا، وتجنُّبًا لدفع ضريبةٍ تذهب إلى الدولة الصهيونيّة على الأغلب، انظرْ إلى رمز الكوشر، وهو خاصةً علامةُ U أو علامة COR ضمن دائرة قرب اسم السلعة أو شريط الشيفرة. فإذا وجدتَ هذه العلامة، اشترِ سلعةً أخرى.

١٠ ـ ألن تَدْفَعنا المقاطعة إلى دفع أسعارٍ أغلى، والحصولِ على نوعيّةٍ أقلّ؟

ليس بالضرورة. فبعض السلّع المحليّة أرخصُ (مثل النباتات والخضار الطازجة، واللحم، والمحارم الورقيّة وبعضِ المنسوجات)؛ ويعود السببُ في ذلك إلى انعدام كلفة الشحن أو كلفة الماركة. كما أنّ بعض السلع المحليّة أفضلُ نوعيّةً من السلع المستوردة التي أُعدَّت بطريقة خاصة لتُمَكِّنَها من السفر الطويل. وهناك عدد كبير من المنتوجات الصادرة عن الشركات المتعدِّدة الجنسيّة لا تَخْضع لمعايير الفحص الدقيق من أجل التأكد من نوعيّة المحتويات، أو معاملةِ الموظفين، أو أثرها على البيئة؛[١] فهذه الشركات أضخمُ وأكثرُ انتشارًا من أن تَخْضع لولايةِ أيّ سلطة قضائيّة.[٢] وهناك العديد من الشركات التي نناشدكم أن تقاطعوها والتي يقاطعها أيضًا دعاةُ الحرص على الصحة، والناشطون في مجال حقوق الإنسان والحيوان، وأصدقاءُ البيئة. ومن هذه الشركات: نَسْلِهْ (لاستخدامها محتوياتٍ ذات أحماضٍ نوويّة DNA مبدَّلةٍ جينيّاً من طرف مهندسين زراعيّين، ولحملاتها الإعلانيّة المضلِّلة التي أدّت إلى موت آلاف من الأطفال الرضّع في أفريقيا)، وكولغايت ـ پالموليف (بسبب مصانعها التي لَوَّثتْ بيئة المكسيك، ولإجرائها تجاربَ على الحيوانات)، وسارالي (لبيعها هوت دوغز مسمَّمًا، وللظروف الظالمة التي تُخْضع لها موظَّفيها)، وفيليپ موريس (لأمورٍ شتّى تتراوح بين تخريب الصحة العامة، وتدميرِ البيئة، ودعمِ التهريب وعصاباتِ المخدِّرات).[٣]

وأخيرًا، فإنّ نوعيّة السلع ليست هي الأمر الأوحد الذي يقرِّر نوعيّةَ حياتنا كبشر. وإذا كان ثمنُ السلعة يأتي على حساب حقوقنا واستقلالنا وأمننا، فربما كان التوفير غير «حرزان.»

---

١ ـ See Multinational Monitor (www.essentialmonitor.org), McSpotlight (www.mcspotlight.org), Global Exchange (www.globalexchange.org), and Corpwatch (www.corpwatch.org).

٢ ـ Eric Schlosser, **Fastfood Nation**, (London: The Penguin Press, 2001); Michael Massing, "From Protest to Program," *American Prospect*, 2/7/01, www.prospect.org/print/V12/12/massing-m.html

٣ ـ On Nestle, see Organic Consumers Action, www.organicconsumers.org/Organic/ov1n11.cfm and Baby Milk Action www.babymilkaction.org; on Colgate-Palmolive see Holley Knaus, "Behind the Lines, Dirty Colgate," *Multinational Monitor*, 5/92, multinationalmonitor.org/hyper/issues/1992/05/mm0592_03.html and People for the Ethical Treatment of Animals, www.peta-online.org/liv/c/6.html; on Sara Lee see Sept.-11 shut down the WEF, www.s11.org/s11-dynamic.html? and www.s11.org/iss_sweatshops.html, also cbae.nmsu.edu/~dboje/usas/pages/hanes_sara_lee_champion.htm; on Philip Morris see Jessica Wohl and Brad Dorfman, "USA: Jury Orders Philip Morris to Pay Record $3 Billion," *Reuters*, 7/06/01, www.corpwatch.org/news/PND.jsp?articleid=91, and Mark Schapiro, "Big Tobacco," *The Nation*, 6/5/02, www.pbs.org/now/transcript/transcript_pm.html

١١ ـ أيعتقد أحدٌ حقّاً أنّ بإمكان العرب أن يَقْطعوا علاقاتهم بالشركات الأميركيّة، وخاصةً حين لا يكون هناك أيُّ بدائل؟

ليس العرب مضطرّين إلى قطع كلّ علاقاتهم بالشركات الأميركيّة لكي تكون المقاطعة فعّالة. إنّ نجاح مقاطعة عددٍ من السلع سيُرْسل تحذيرًا إلى الشركات الأخرى، كما سبق أنْ ذكرنا.

ثم إنّ أحد أهداف هذه المقاطعة هو قطعُ علاقات التبعيّة لمصادر الإنتاج غير المحليّة. وربّما اليوم هو أفضل وقتٍ للعمل على خلق بيئةٍ تشجّع الإنتاج المحليّ، بدلاً من الاعتماد على أنظمة حكم غربيّة معادية. نحن نَعْلم أنّه في اليوم الذي كان رئيسُ الحكومة اللبنانيّة يوقّع فيه اتفاقيةً بمبلغ ٣،٥ مليون دولار مع شركة مايكروسوفت، أوردت الصحافةُ العالميّة أنّ فروع مايكروسوفت في «إسرائيل» نَشَرَت على طول أوتوستراد تلّ أبيب لوحات إعلانات تعبّر عن امتنانها لما يقوم به جيشُ الدفاع الإسرائيليّ، وذلك بُعَيْد انكشاف مجزرة مخيّم جنين.[١] هنا نسأل: ألم يكن من الأفضل صرفُ هذا المبلغ على خلق مركزٍ في لبنان للأبحاث والتنمية، بدلاً من أن نَدْفع إلى الهجرة خيرةَ شبابنا العاملين في هذا المجال؟

١٢ ـ هل ستَطرد المقاطعة المستثمرين الأجانبَ من البلدان العربيّة لمجرّد حرمان «إسرائيل» من الكوكاكولا؟

إذا وضعنا جانبًا أسئلةً كثيرةً عن المكاسب الفعليّة التي تقدّمها الشركاتُ المتعدّدةُ الجنسيّة للجمهور عامةً، فإنّ السؤال الأساسيّ الذي علينا أن نتأمله هو: ما الذي أتى بهذه الشركات إلى هنا أصلاً؟ يقول المنطق الاقتصاديّ إنّ أيّ شركة تَفْتح فرعًا لها في الخارج حين تبلغ المدى الأقصى لنموّها في بلدها الأمّ. فماكدونالدز، مثلاً، لا يستطيع أن يَفْتح فروعًا جديدةً له في الولايات المتحدة، وتكاد أوروبا أن تَبْلغ مداها الأقصى في استيعابها لهذه المطاعم.[٢] وهكذا باتت الدولُ الناميةُ في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا هي آفاقَ النموّ المرتجاة بالنسبة إلى مثل تلك الشركات الغربيّة. ولذلك حين يشنّ الزبائنُ مقاطعةً ناجحةً لا تَرْحل الشركاتُ المستهدَفةُ فجأةً وترمي كلّ المصاريف التي دفعتْها في مرحلة التأسيس، وإنّما تَعْمد إلى أخذ هموم الزبائن في الاعتبار، فتغيّر من سياستها في إدارة أعمالها. وهذا هو هدفُنا في حدّه الأدنى ـ أيْ أن نَجْعل هذه الشركات تُدْرك أنّ الفلسطينيّين، والعرب عامةً، بشرٌ لهم مطالبُ إنسانيّة وسياسيّة واقتصاديّة محقّة. وأمّا هدفُنا الأقصى فليس منعَ الإسرائيليّين من شرب الكوكاكولا بل مَنْعهم من أن يَحْرموا الفلسطينيّين من حقوقهم الإنسانيّة والوطنيّة غيرِ القابلة للتصرُّف.

١٣ ـ أليست المقاطعة «علاقات عامة» فقط، ولن تسبِّب أيَّ أذىً حقيقيّ لـ للدولة الصهيونيّة؟

تقدَّر الأضرار التي تكبّدتْها هذه الدولة من جرّاء المقاطعة العربيّة لها بـ ٤٤ بليون دولار، أيْ أنّها كانت تَخْسر سنويّاً «ما يساوي المبلغَ الذي تتلقّاه من الولايات المتحدة كمعونة ماديّة» بحسب تعبير

١ ـ Ramsy Short, "Hariri agrees deal with Microsoft for use of latest software," *Daily Star*, 25/4/02,www.dailystar.com.lb/business/25%5F04%5F02%5Fa.htm, and Moulouk Y. Ba-Isa, "Microsoft blames Israeli branch for outrageous advertisement," Indymedia-Israel, www.indymedia.org.il/imc/israel/webcast/25130.htm

٢ ـ Schlosser, op. cit and Paul Taylor, "McDonald's learns the ropes of being an American icon abroad," *Financial Times*, 17/4/02, news.ft.com/ft/gx.cgi/ftc?pagename=View&c=Article&cid=FT3JGQXB50D

إنّ صاحب الامتياز المحليّ لا يَسْتطيع أن يرفض دفع حقوق الملكيّة للشركة الأمّ حتى لو أُعطي قسم منها للمنظّمات الصهيونيّة

شيمون بيريس.[١] فحتى بداية التسعينيّات لم تَسْتَثمر علنًا إلاّ سبعُ شركات عملاقة في الدولة الصهيونيّة من أصل الشركات الخمسمئة الكبرى في العالم.[٢] فاضطُرّ الإسرائيليُّون إلى تصميم مخطّطات التفافيّة من أجل تدبير السلع المرغوبة، وهذا رَفَعَ أسعارَ السلع في السوق الإسرائيليّة بأكملها.[٣] فمجرّدُ غياب السيّارات اليابانيّة عن هذه السوق كلّفَ الإسرائيليِّين حتى منتصف التسعينيّات حوالى ٢٣٤٣ دولارًا إضافيّاً عن كل سيّارة.[٤]

من أجل مكافحة آثار الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة التي تواجه الكيانَ الصهيونيّ تُطالِبُ المجموعاتُ الأميركيّة الصهيونيّة كلَّ عائلة يهوديّة بأن «تشتري بما قيمتُه ١٠ دولارات فقط من البضائع القادمة من إسرائيل.»[٥] فالحقّ أنّ الاقتصاد الإسرائيليّ هشّ.[٦] إنّ ٨٨٪ من الناتج المحليّ الإسرائيليّ يأتي من السلع المصدَّرة، ومع ذلك فإنّ نسبة الدَّيْن الحكوميّ تقارب ١٠٠٪ من الدخل الوطنيّ العام.[٧] وهذا يعني أنّ الاقتصاد الإسرائيليّ عُرضة للحركة الخارجيّة، وقد يتضرّر كثيرًا بانخفاض التجارة. وبديْنٍ كبيرٍ كهذا، فإنّ انخفاضات طفيفة في النشاط الاقتصاديّ قد يكون لها آثار ضخمة في الاقتصاد الإسرائيليّ. وكلّما أغرقتْ «إسرائيلُ» نفسَها في الوهدة الاقتصاديّة بتحوُّلها إلى منبوذٍ على مستوى العالم أجمع، كان على الولايات المتحدة أن ترمي إليها بمزيد من المال لتَنْتَشلها، وذلك في وقتٍ يَهْبط فيه التأييدُ الدوليُّ لذلك الكيان هبوطاً مذهلاً. (في أميركا نفسها ذَكَرَ استطلاعٌ للرأي أجرتْه شركة غَلوپ في ٢٠٠٢/٤/٣ أنّ ٧١٪ من الأميركيِّين يشعرون أنّ على دولتهم أن تكون محايدةً في الصراع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ).[٨] إنّ هدف حملتنا ليس بالضررة إغلاقَ كلّ شركةٍ تتعامل مع الدولة العبريّة، بل أن تُشْعر مَنْ يُمْسك بدفتر حسابات الشركة الغربيّة العملاقة أنّ الكيان الصهيونيّ قد غدا مشكلةً غيرَ مربحة. ومن أجل تحقيق هدفنا هذا يكفي أن تتراجع الأرباحُ والتوقعاتُ الإسرائيليّة بضعَ نقاط ـ وهذا ما يستطيع المستهلِكون المؤيِّدون للفلسطينيِّين أن يفعلوه بالتأكيد.

١٤ ـ كيف تكون المقاطعة فعّالة، و«إسرائيل» اخترقتْ بعضَ الأسواق العربية عبر المشاريع المشتركة مع بعض العرب، والفلسطينيُّون أنفسُهم يعتمدون على التجارة الإسرائيليّة؟

١ ـ Motti Besok, "Last Days of the Boycott," in *Davar*, 1/2/94, p. 9, Israeli Ministry of Foreign Affairs, www.mfa.gov.il and Shimon Peres, "Excerpts of Remarks by Foreign Minister Shimon Peres Before the Knesset Economic Committee on the Arab Boycott," Ministry of Foreign Affairs, 21/2/94, www.mfa.gov.il

٢ ـ Besok, ibid.

٣ ـ Ibid.

٤ ـ Chaim Fershtman and Neil Gandal, "The Effect of the Arab Boycott on Israel: The Automobile Market," in *The Rand Journal of Economics* v. 29, #1 (Spring 1998), p.193-214.

٥ ـ Jewish Solidarity Update, "Get Involved," www.jafi.org.il/daily/involve.asp

٦ ـ Moti Bassok, "IMF Says Israel will grow 3.8% in 2003," *Ha`Aretz*, 21/4/02, www.haaretzdaily.com; "Conflicts Puts Israel in Recession," op.cit; Radin, op.cit.

٧ ـ Klein, op. cit.

٨ ـ David W. Moore "Americans Favor Israelis in Current Conflict With Palestinians," *The Gallup Organization*, 4/4/02, www.gallup.com/poll/releases/pr020404.asp

إنّ السوق الإسرائيليّة شبيهةٌ بسوق سويسرا، أيْ أنّها لا تشكّل فرصةً اقتصاديّةً كبيرة أمام معظم المصدِّرين الأجانب. وإنّما تَكْمن الفرصة الكبرى في العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين «إسرائيل» والأسواق العربية.[١] فما يَجْذب المستثمِرين الأجانب إلى الدولة الصهيونيّة ليس الوصول إلى ٦ ملايين إسرائيليّ بل إلى ٢٨٠ مليون عربي.[٢] ولقد بدأ بعضُ المقاولين ببناء تلك العلاقة. وهكذا، في الوقت الذي يُعاني فيه الاقتصادُ الإسرائيليُّ خسارةً كبيرةً في السلع المصدَّرة إلى أوروبا التي اتَّخذتْ بعضُ دولها (كالنروج، والدانمارك، وإنكلترا...)[٣] إجراءاتٍ لمقاطعة «إسرائيل،» نجد أنّ تجارة هذا الكيان مع بلديْن عربيَيْن قد زادت بعد زيارة شارون إلى الحرم الشريف.[٤] إنّ هذه المشاريع المشتركة هي التي تَمنع عددًا من القادة العرب من العمل الحاسم في وجه التوسُّع الصهيونيّ الاقتصاديّ، وسيكون هناك المزيدُ من هذه المشاريع إنْ لم تقاطَعْ. ولنتذكَّرْ أنّه حين جعلتْ ديزني في أحد معارضها من القدس عاصمةً للدولة العبريّة، كان الوليد بن طلال ـ وهو مالكُ أسهم أساسيّ فيها ـ هو مَنْ طَلَبَ من العرب ألاّ يقاطعوا الشركة.[٥]

كما أنَّ الفلسطينيِّن أنفسهم ربّما أفادوا قليلاً أثناء بعض سنوات أوسلو بفضل التجارة مع الدول المجاورة، غير أنّ أرباحهم ترافقتْ مع نموّ أعظم كثيرًا للتجّار الإسرائيليِّين.[٦] وبيّنت الأحداثُ الأخيرة أنّ ثمار «النموّ» الفلسطينيّ أثناء الاحتلال عرضةٌ للموت السريع أمام القوّة العسكريّة والسياسيّة الإسرائيليّة.[٧]

١٥ ـ ألن تؤْذي المقاطعة العمّالَ العربَ الذين يعملون حاليّاً في الشركات التي نستهدف مقاطعتَها؟

هذه الحجّة كثيرًا ما تُستعمل ضدّ كل حملات المقاطعة في العالم. ولكنّ الخوف

---

١ ـ Estaban Alternan, "Salesman for the States," *Jerusalem Report*, 10/9/01, www.jrep.com/Business/Article-4:html; Luxner, op.cit

٢ ـ Ibid.

٣ ـ Reuters, "Israeli exporters complain of European boycott," *Forbes*, 5/5/02, www.forbes.com/business/newswire/2002/05/05/rtr592583.html; Gwen Ackerman, "Hi-tech company sees order frozen due to Defensive Shield," *Jerusalem Post*, 21/4/02, www.jpost.com; David Horovitz, "Europe Buys the Big Lie," *Jerusalem Report*, 20/5/02, www.jrep.com/Columnists/Article-0-htm

٤ ـ "Survey of Expectations in Industry, October-December 2001, Main Findings," Ref. 230084, 16/10/01, Israeli Ministry of Industry and Trade, www.industry.gov.il; Tal Muscal, "Exports to Arab countries up 8% in 2001," *Jerusalem Post*, 6/3/02, www.jpost.com/Editions/2002/03/06/Digital/Digitial.44705.html

٥ ـ "Disney Promotes Israeli Occupation," Friends of Al-Aqsa, www.aqsa.org.uk/activities/campaign2.html; "Walt Disney Co is a controlling shareholder in Euro Disney with a 39 percent stake," *Middle East Times*, www.metimes.com/issue99-38/reg/disney__will.htm

٦ ـ Ghalia Alul, "Irbid's new industrial park leaves Jordanians divided," *Jordan Times* December 13, 1997, http://www.jordanembassyus.org/QIZ121398.htm

٧ ـ "Palestinian towns suffered $300-$400 million worth of damage, UNDP says," *Arabic News*, 9/5/02 www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020509/2002050915.html

من أن تغلق الشركاتُ معاملَها لعدم وجود سوق لبضاعتها ليس مبنيّاً على أيّ أساس اقتصاديّ ثابتٍ. فالشركات تُجاري نَبْضَ المستهلكين. والإدارة الجيّدة ستقوم بدراسة السوق لمعرفة سبب هبوط مبيعاتها قبل وقت كبير من انهيار هذه المبيعات إلى حدّ التفكير بإغلاق المعامل.

تحاول الشركات على الدوام أن تدافع عن الوضع الراهن عبر العلاقات العامّة وحملات الإعلان، ولكنّ مزاعمها يجب ألاّ تحظى بمصداقيّة كاملة. يَذْكر أحد الناشطين الجنوبأفريقيّين ردودَ الفعل على دعوتهم للمقاطعة فيقول: «بين ليلة وضحايا حاول نظام الفصل العنصريّ والتجّار الدوليُّون وغيرُهم أن يحوّلوا أنفسهم الى أكثر أناس يهتمّون بضحايا الأپارتايد!»[١]

أمّا المزاعم بشأن غياب الوظائف المحليّة فيجب أن توجّه إلى الشركات العملاقة مثل ماكدونالدز التي تَستورد طعامَها من الخارج، وتَدْفع حقوقَ ملكيّةٍ عن مبيعاتها إلى الشركة الأمّ، وفي النهاية تَطْرد المنتجين المحليّين من سوق العمل.[٢]

فموظّفو هذه الشركات يُمْكنهم أن يعملوا في مشاريع محليّة لا تؤدّي بحقوق الملكيّة هذه إلى الخارج.

١٦ ـ ألن يكون المتضرِّرُ من المقاطعة هو الوكيل المحليّ، لا الشركة الأم في الخارج؟

كلاهما سيكون متضرِّرًا. خُذْ مثلاً أصحابَ الامتياز لسلسلة مطاعم أميركيّة تقدِّم وجباتٍ سريعة. فهم يَدْفعون مقدَّمًا ما بين ٥٠٠ ألف دولار ومليون ونصف مليون دولار لكي يَفْتحوا ماكدونالدز أو بيرغر كِنْغ، وعليهم أيضًا أن يواصلوا شراءَ البضاعة من الخارج (كالطعام، والمحارم، والأكياس، والأكواب، إلخ...)، وأن يُعطوا جزءًا من أرباحهم الى الشركة الأمّ ثمنًا لبراءة الاختراع.[٣] إنّ الامتيازات (Franchises) هي حقوقٌ تخوِّل صاحبَها استخدامَ اسم الشركة ضمن ظروف قانونيّة محدّدة، ولا تخوّله أن يكون مالكًا كاملاً للفروع؛ وقد تُغلق الفروعُ إنْ هي حقّقتْ أقلّ ممّا يُتوقّع منها من الأرباح أو هَدّدتْ سياساتِ الشركة الأمّ أو «صورتَها.»

ولنفترضْ جدلاً أنّ هذه المطاعم التي اشترت الامتيازَ مملوكةٌ ١٠٠٪ من صاحب الامتياز اللبنانيّ (أو العربيّ)، وأنّ كلّ ما يشترونه من طعام ومحارم وأكياس وأكواب (إلخ...) قد أُنْتج محليّاً، فما هي الحاجة في هذه الحالة إلى اسمٍ مستورَد؟[٤] إنّ صاحب الامتياز المحليّ لا يستطيع أن يَرْفض دفع حقوق الملكيّة للشركة الأم حتى لو أُعطي قسم منها إلى المنظّمات الصهيونيّة.

حين يُفتح فرع جديد لماكدونالدز كلّ أربع ساعات، فهذا النموّ إنّما يصيب شركةَ ماكدونالدز الأمّ، لا المجتمعاتِ المحليّةَ المستهلِكةَ.

١٧ ـ أليس من الأفضل أن ندع الاقتصادَ العربيَّ ينمو عبر التجارة الدوليّة، ثم نستخدم المالَ الناجمَ عن هذه التجارة من أجل دعم الفلسطينيِّين؟

كم من المال يكفي لشراءِ فكِّ الحصار عن شعبٍ ما؟ حين يكون الفلسطينيُّون تحت الحصار فإنّهم لن يستطيعوا أصلاً

١ ـ Abdul Minty, "The Anti-Apartheid Movement - what kind of history?" in The Anti-Apartheid Movement: A 40-year Perspective, 26/6/99, African National Congress, www.anc.org.za/ancdocs/history/aam/symposium.html

٢ ـ Cf. Schlosser, op.cit and at McSpotlight, www.mcspotlight.com; Hassan Chaker, Head Mgr McDonalds-Lebanon, 11/05/02.

٣ ـ Mahmood Kahn, Restaurant Franchising, (New York: Van Nostrand Reinhold), 1992.

٤ ـ Neil MacFarquhar, "An Anti-American Boycott," *The New York Times*, 10/5/02, www.nytimes.com; Howard Schneider, "Arab Boycott Taking a Bite Out of U.S. Firms,"*Washington Post*, 5/2/01, p.A16; Ibtisam Awadat, "Boycott campaigns in Arab World begin to bite," *Star*, 7-13/12/00, Star.arabia.com/article/0,5596,25 - 190,00html

٥ ـ "Corporate Partners," Jewish United Fund, www.juf.org/ant/partners.asp.

استخدامَ أموال التبرُّعات لشراء حاجيّاتهم، بل لن تأتي هذه الحاجيّاتُ أصلاً إلى دكاكينهم ومستشفياتهم. فمادام هناك حصار فإنّ «إسرائيل» هي التي تقرّر ما يَدْخل إلى الضفّة وغزّة؛ ومادامت تهيمن على الفلسطينيِّين فإنّ إمكانيّة حصارها إيّاهم واردةٌ على الدوام.

وفي نهاية المطاف علينا أن نتذكّر أنّ العامل الأساسيّ الذي يعوّق نموّ الاقتصاد العربيّ هو وجود هذه الدولة الكولونياليّة، التي لا تنفكّ تزعزع المنطقة: باحتلالها المتواصل للأراضي، وطردِها للمواطنين، وضربِها للاقتصادات الإقليميّة النامية، وإجبارِ الدول العربيّة على تكريس قسم كبير من ميزانيّاتها لأغراض التسلُّح، ودفعِها آلافًا من الشباب العربيّ إلى حتفهم المبكّر أو إلى أن يَحْيَوا حياةً مكرَّسة للقتال بدلاً من الإنتاج. إنّ المقاطعة لا يمكن أن تُضرّ اقتصاداتنا العربيّةَ أكثرَ ممّا تَفْعله «إسرائيل» حين تَفْرض نفسَها وجيشَها ومجازرَها علينا.

لا أحد يَطْلب منكم أن تتوقّفوا عن التبرُّع للجمعيّات الخيريّة الفلسطينيّة. ولكنْ مادمتم تفعلون ذلك، فالرجاء أن تَفْعلوا أيضًا ما يَمْنع التبرُّعاتِ الأميركيّةَ أو الدوليّة الأخرى من الذهاب إلى «إسرائيل.»

١٨ ـ أليس إعلانُ المقاطعة الاقتصاديّة عملاً غيرَ ديموقراطيّ؟

على العكس. إنّه عمل ديموقراطيّ بامتياز. فالمقاطعة الاقتصاديّة عمل لاعنفيّ، يتيح للمواطنين جميعِهم التعبيرَ عن آرائهم من خلال الإمكانيّات المتوفّرة لديهم، ومن دون فرض هذه الآراء على الآخرين، ومن دون الحاجة إلى الانتماء الحزبيّ. من خلال المقاطعة يستطيع أيٌّ كان أن يَستخدم مالَه كما يشاء، فيختارَ هذه السلعة ويَرفضَ تلك. والحقّ أنّ المديرَ التنفيذيّ العامّ أو مالكَ الأسهم في أيّ شركة متعدّية الجنسيّة قد لا يهتمّان بـ «الناخبين» أو «المواطنين،» ولكنّهما مولَعان بـ «المستهلِكين.» ولهذا فإنّ ممارسة قوتكَ كمستهلِك هي فرصتُكَ المثلى للتأثير في الشركات التي تقرِّر بيئتَكَ وطعامَكَ وصحتَكَ وأمنَ مجتمعك.

١٩ ـ أليس الأجدى أن تكون المقاطعة مبادرةً حكوميّةً، بدلاً من أن تكون مبادرة شعبيّة؟

ليس شركاءُ أميركا العرب الرئيسيُّون في ميدان التجارة مخوَّلين قانونيّاً بالدعوة إلى مقاطعةٍ رسميّةٍ للدولة العبريّة: فالبليونا دولار تقريبًا اللذان تنالهما مصر، مثلاً، من المساعدات الأميركيّة سنويّاً يأتيان إليها مشروطَيْن بألاّ تَشنّ الحكومةُ المصريّةُ «حربًا اقتصاديّةً» على أيّ دولة أخرى تتلقّى المساعدةَ الأميركيّة.(١) طبعًا هذا لم يمنعْ «إسرائيلَ» من احتجاز الأرصدة الفلسطينيّة، ومن تدمير البنى التحتيّة الاقتصاديّة للسلطة الفلسطينيّة. ونتمنى في هذه المرحلة أن يُمكِّن ضغطُنا الشعبيُّ حكوماتِنا من إيجاد ذلك الهامش من التحرّك الذي أوجده الإسرائيليُّون لأنفسهم رغم حصولهم على المساعدات. لكنّ الأهمّ من ذلك هو أنّ معظم الحكّام العرب والرأسماليِّين العرب لا يجدون أنّ هذه المقاطعة هي في صالحهم أصلاً.(٢)

إنّنا إذ نناشد المنظّمات النسائيّة والاتحادات والنقابات والمنظّمات الشعبيّة الأخرى مشاركتَنا في هذه الحملة، نسعى إلى إشراك النّاس في هذه القَنَوات التي يعتبرونها الأكثر أهميّةً وصدقيّةً. كما نَعْمل على أن نرسّخ في أنفسنا وفي الآخرين إحساسًا قويّاً بالمسؤوليّة الشخصيّة والقدرةِ الشخصيّةِ على التغيير.

٢٠ ـ ألا تعبّر الدعوةُ إلى المقاطعة عن كرهنا للأميركيِّين أو لليهود؟

إنّ ما يدفعنا إلى المقاطعة ليس الكراهية. إنّنا لا نقاطع الأميركيِّين ولا اليهود، بل نقاطع منتوجاتِ الشركات التي تموّل

١ ـ وهذا نتيجة لتعديل دوغلاس ـ كينغ «حريّة البحار،» الذي أقرّه الكونغرس الأميركيّ عام ١٩٦٠.

٢ ـ "$800 billion, the volume of Arab sums abroad," *Arabic News*, 2/25/02, www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020225/200202524.html

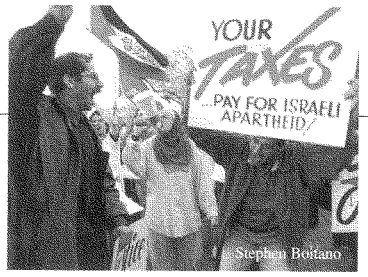

إنّ قضيّتنا هي من الحق بحيث يلتحق بها كثير من أحرار العالم

السياساتِ الصهيونيّةَ. وسنواصل الإصرار على أنّنا لا نستهدف الأميركيِّين ولا اليهودَ في ذاتهم، كيْلا تنحطَّ حركتُنا الوليدةُ إلى محض حملةٍ من الكراهية. إنّنا نؤْمن أنّ قضيّتنا هي من الحقّ بحيث يلتحق بها كثيرٌ من أحرار العالم بمن فيهم الأميركيُّون واليهود المعادون للصهيونيّة، فتزداد حركتُنا قوّةً على قوّة. كما أنّ أعمالنا اللاعنفيّة ستحرّض «الغربَ» على البحث عن تفسير آخر غير «كراهية العرب لنا،» فيَطْرح على نفسه أسئلة أعمق عن مخاطر دعمه للصهيونيّة.

٢١ ـ ألا تستهدف هذه المقاطعة شركاتٍ لمجرّد معتقداتِ أصحابها الشخصيّة؟

حين يصرّ المديرون التنفيذيُّون لشركات جبّارة على استخدام قوّة شركاتهم الماليّة ومصداقيّتها من أجل دعم الاقتصاد الإسرائيليّ فلا حَرَجَ علينا ـ نحن الزبائنَ ـ إن اعترضنا عليهم. لقد أعلن جيفري سوارتز، بصفته «المديرَ التنفيذيَّ لشركة تِمْبرْلاند،» دعمَه للكيان الصهيونيّ، ونيَّتَه فَتْحَ مخازن جديدة لتمبرلاند هناك، «وخاصةً الآن،» وعزمَه على تعبئة اليهود الأميركيِّين من أجل «مساعدة اقتصاد إسرائيل المريض.» ثم أَرْدف: «لقد كان العرّاب [مارلون براندو] على خطإ حين قال: 'ليس الأمر شخصيّاً: إنّ الشغل هو ما يقتضي ذلك.' إنّ هذا أمرٌ شخصيٌّ في الصميم.» والجدير بالذكر أنّ سوارتز وأباه يملكان ٨٠٪ من أسهم الشركة.(١)

بهذه الروحيّة نفسها دَعُونا نذكّرْ مديري الشركات وحاملي أسهمِها أمثالَ السيد سوارتز بأنّ العرب بشر أيضًا، «وخاصةً الآن» حين يواجهون المجازرَ والحصارَ والاحتلالَ. فإذا شاء المدراء التنفيذيُّون أن يَسْتخدموا شركاتهم ليروِّجوا المصالحَ الصهيونيّةَ فليس في وسعهم أن يتوقّعوا دعمَ المستهلِكين المعادين للصهيونيّة. فقط حين تُصِرّ الشركاتُ على أن تعاملِ كلَّ زبائنها على قدم المساواة سيكون بمقدور المستهلِكين أن يَفْصلوا بين كراهيتهم لمدراء الشركات وإنتاجِ سلعهم.

٢٢ ـ كيف تُسْهم فعليّاً في إنجاح المقاطعة؟

بطرق عدّة. ولكنْ عليك أولاً أن تثق بأنّك تُسْهم فعليّاً كلّما صرفتَ ليرةً واحدة في إنجاح المقاطعة، أو إفشالها.

١) خذْ لائحة البضائع المستهدفة كلما ذهبتَ للتبضُّع. انظرْ إلى ماركة السلعة لتَعْلم اسمَ المصنِّع، وما إذا كانت كوشرًا. إذا لم تكن متأكّدًا من هذا الاسم، اسألْ صاحبَ المخزن، ويُستحسن أن تسأله بصوت عالٍ! ارفضْ شراءَ كلِّ ما عليه ترخيصُ كوشر بـ (U) أو (COR). ارفضْ كلَّ سلعة تُنتجها شركةٌ تستخدم أرباحَها مباشرةً من أجل دعم عنصريّة «إسرائيل» وعدوانيّتها. اِخْتَرْ أيّ سلعة منتَجَةٍ محليّاً، حتى لو كان سعرُها أغلى قليلاً أو كانت نوعيّتها أقلّ قليلاً.

٢) صوِّرْ لائحتكَ. وزِّع النُّسَخ.

٣) اكتبْ إلى المُنْتجين المحليِّين، وأَخْبِرْهم بدعمكَ لهم، واطلُبْ منهم أن يستجيبوا لرغباتك في شراء سلع معيّنة.

٤) أَقْنِعْ جيرانكَ بالتوقيع على عريضة موجَّهةٍ إلى المخازن القريبة تحثّها على إيجاد بدائل من البضاعة الداعمة لـ «إسرائيل.»

٥) تعلَّمْ كيف تجد ارتباطات الشركات بهذا الكيان، وذلك من خلال استخدامكَ للإنترنت والمكتبات وغير ذلك.

٦) ناشِدِ المطاعمَ القريبةَ من مكان عملك أو سكنك أن تتجنّب استخدامَ بضائع تَدْعم «إسرائيل.»

٧) اطلبْ من طبيبكَ أن يوصيَ باستخدام أدوية تُنْتجها شركاتٌ لا تَدْعم الصهيونيّة.

٨) لا تدع الإحباطَ يتسلّل إليكَ لمجرّد أنّك شخصٌ واحد. تصرّفْ على أساس أنّ ما تقوم به أمرٌ سيغيِّر الكثير. وسيتغيَّر الكثير!

بيروت

١ ـ Etgar Lefkovits, "Timberland boss: Israeli message is not reaching US," *Jerusalem Post*, 26/4/02, www.jpost.com/Editions/2002/04/26/News/News.47805.html; "Jeffrey B. Swartz, President & CEO," Hoovers, www.hoovers.com/co/capsule/4/0,2163,12390,00.html

أرقام الآداب

إعداد: ك.ش.

عدد الشركات، من بين ٥٠٠ شركة عملاقة في العالم، تعاملتْ مع «إسرائيل» قبْل تراخي المقاطعة العربيّة: ٧

قيمة الجزاء الذي فرضَتْه أميركا على شركة لوريال لخرقها القوانين المضادّة للمقاطعة عام ١٩٨٦ بعدم الإنتاج في «إسرائيل»: ١,٤ مليون دولار

المبلغ التقديريّ لكلفة المقاطعة العربيّة لـ«إسرائيل» حتى عام ١٩٩٤: ٤٤ بليون دولار

عدد القوانين المضادّة للمقاطعة التي سنّتها أميركا بين عامَيْ ١٩٥٩ و١٩٩١ من أجل إبطال مفعول المقاطعة العربيّة: ٦

عدد البلدان الأخرى التي أقرّت قوانينَ ضدّ المقاطعة بعد توقيع أوسلو: ٥

عدد الدول العربيّة التي تَدْعم حاليًا إعادة تفعيل المقاطعة العربيّة الرسميّة للدولة العبريّة: ٤

نسبة النموّ في الاستثمارات الأجنبيّة في «إسرائيل» بعد انتخاب «داعية السلام» ايهود باراك: ٣٨٪

نسبة هذا النموّ الناجمة عن شراء أنتل لشركة DSP الإسرائيليّة بمبلغ ١,٦ بليون دولار: ٤٠٪

عدد الفلسطينيّين (بحسب سجلّات الأمم المتحدة) الذين ينْتظرون عودتهم إلى الأراضي التي تُقام عليها الشركةُ المذكورة: ١٤٣٤٥

قيمة البضاعة المستوردة من أميركا إلى «إسرائيل» عام ٢٠٠٠: ١٢,٩٧٥ بليون دولار

قيمة البضاعة المصدّرة من أميركا إلى «إسرائيل» عام ٢٠٠٠: ٧,٥ بليون دولار

قيمة البضاعة المصدّرة من أميركا إلى السعودية ومصر: ٩,٧٠ بليون دولار

العدد التقديريّ للشركات الإسرائيليّة العاملة في مصر عام ٢٠٠٠: ٢٠

نسبة نموّ الواردات من «إسرائيل» إلى السعودية لعام ٢٠٠٠: ٢٨٪

نسبة التجارة الأردنيّة ـ الإسرائيليّة من مجمل التجارة العربيّة ـ الإسرائيليّة لعام ٢٠٠٠: ٥١٪

نسبة التجارة التي تتمّ بين الدول العربيّة من مجمل التجارة العربيّة مع بقيّة أنحاء العالم: ٨٪

نسبة المنتوجات المحليّة المبيعة في ماكدونالدز ـ إسرائيل، إلى المنتوجات المحليّة المبيعة في ماكدونالدز ـ لبنان: ٨٠: صفر

عدد الشيكلات التي أعطاها ماكدونالدز ـ إسرائيل لجمعيّات خيريّة إسرائيليّة للأطفال منذ افتتاح مطاعمه عام ١٩٩٣: مئات الآلوف

عدد الأسابيع التي أعطى خلالها ماكدونالدز ـ الأردن ١٠٪ من أرباحه لجمعيّات خيريّة تُعْنى بالفلسطينيّين: ٢

مرتبة ماكدونالدز بين الشركاء المتحدين في «الصندوق اليهوديّ الموحّد»، وهو مساهم في الصندوق القوميّ اليهوديّ: ٣

التنزيلات على المنتوجات الأميركيّة في لبنان بسبب الدعوات إلى المقاطعة: ٥٠٪

نسبة اللبنانيّين الذين ورد أنّهم يقاطعون بشكل ثابت المنتوجات الأميركيّة في استطلاع في ٦ أيار (مايو) ٢٠٠٢: ٢٥٪

نسبة الذين وَصفوا أنفسَهم بـ«أعداء» للشركات الأميركيّة الداعمة لـ«إسرائيل»، إلى الذين قالوا إنّهم وجدوا بدائل للبضائع الأميركيّة: ٢ : ١

نسبة اللبنانيّين الذين يفضّلون بضاعة محليّة لأسباب وطنيّة، إلى الذين يفضّلون بضاعة أجنبيّة بسبب النوعيّة: ٢ : ١

من ٢٠ ألف علبة مارلبورو كانت تباع يوميًا في لبنان، عدد العلب المبيعة حتى ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٢: ٥٠٠٠

نسبة انخفاض مبيعات كانتاكي فرايد تشيكن وماكدونالدز، على التوالي، في مسقط في الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٢: ٤٥٪ و٦٥٪

نسبة انخفاض مبيعات بروكتول آند غامبل، وبيبسي كولا، وكوكاكولا، على التوالي، في جدّة حتى أيار (مايو) ٢٠٠٢: ٣٥٪، و٤٥٪، و٦٠٪

عدد اتّحادات العمّال الأوروبيّة التي أعلنتْ حتى ١٥ أيار (مايو) ٢٠٠٢ رفضَها التعامل مع البضائع الإسرائيليّة: ٣

عدد الجامعات الأميركيّة التي بدأ طلّابٌ وأساتذةٌ فيها حركات لسحب استثمارات جامعاتهم من «إسرائيل»: ٣٠

نسبة انخفاض استيراد مخازن ماركس أند سبنسر لبضاعة دلتا غليل الإسرائيليّة، وهي زبونها الأضخم، عام ٢٠٠١: ٢٣٪

مصادر أرقام الآداب (ص ١٧)

إعداد: ك.ش.

1, 3, 5) Motti Besok, "Last Days of the Boycott," *Davar*, 1/02/94, p.9

2) Eli Groner, *Jerusalem Post*, www.jpost.com/com/Archive/15.June.1999/Business/Article-5.html

4) "Fighting the Arab Boycott," Jewish Vitural Library, www.us-israel.org/jsource/US-Israel/Fighting_the_boycott.html

6) Dina Ezzat, "The Arab View: Boycott? Not so simple," *Al-Ahram Weekly*, 24/04/02

7-8) Hillel Goldberg & Simon Gruver, "Peace Dividend: Israel set for growth," *International Jewish News*, www.ijn.com/specials/I52.htm

9) UNRWA, via Palestine Remembered, www.palestineremembered.com/Gaza/Iraq-al-Manshiyya

10) "U.S. Trade with Israel," Jewish Virtual Library, www.us-israel.org/jsource/US-Israel/U.S._Trade_with_Israel.html

11) Esteban Alterman, "Salesman for the States," *Jerusalem Report*, 10/9/01, www.jrep.com/Business/Article-4.html

12) Hugh Pope, "Arab nations fuel a boycott of US goods," *Dow Jones Newswires* 21/4/02, www.globes.co.il/serveEN/globes/docview.asp?did=579094&fid=942

13) Larry Luxner, "Arab-Israeli Peace Could Unlock Enormous Trade Potential," *The Washington Diplomat*, www.washdiplomat.com/00-08/a2_8_00.htm.

14-15) Tal Muscal, "Exports to Arab countries up 8% in 2001," *Jerusalem Post*, 6/03/02, www.jpost.com/Editions/2002/03/06/Digital/Digitial.44705.html

16) "$800 Billion: the volume of Arab sums abroad," *Arabic News*, 25/02/02, www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020225/2002022524.html

17) McDonalds-Israel, www.mcdonalds.com/countries/israel/index.htm; Hassan Chaker, Head Manager, McDonalds Lebanon, personal communication, 5/11/02

18) McDonalds-Israel, www.mcdonalds.com/countries/israel/index.htm

19, 27) Lachlan Carmichael, "Arab Boycott Campaign Worries US Businesses," *Arab News*, 1/05/02, www.palestinecampaign.org

20) "Corporate Partners," Jewish United Fund, www.juf.org/cent/partners.asp

21) «شركات أميركيّة تلتفّ على المقاطعة بخفض أسعارها بنسبة ٥٠ بالمئة،» *السفير*، ١/٥/٢٠٠٢، ص ٨.

22-24) «الدوليّة للمعلومات تسأل اللبنانيّين عن المقاطعة،» *النهار*، ١٢/٥/٢٠٠٢، ص ٥.

25) «ايباك وكاميرا وجماعات التأليب في الولايات المتحدة،» *السفير* ١/٥/٢٠٠٢، ص ٨.

26) Nadim Ladki, "Arab Campaign to Boycott U.S. Goods Picks Up Steam," Reuters, 29/04/02, www.story.news.yahoo.com

28) BBC, "Israeli Boycott calls grow," 7/4/02, news.bbc.co.uk; "Unions demand boycott of Israeli products," 10/4/02, www.Norwaypost.no; Gween Ackerman, "Hi-tech campany sees order frozen due to Defensive Shield," *Jerusalem Post*, 21/04/02, www.jpost.com

29) Eric Hoover, "A Diverse Pro-Palestinian Movement Emerges on College Campuses," *Chronicle of Higher Education*, 17/05/02, chronicle.com/free/48/i36/36a04101.htm

30) "Delta Galil Announces 4th Qtr & Yr 2001 Results," *Delta Galil*, 3/05/02, www.deltagalil.cp/PublicStory.asp?Id=37